

الفروع

باب الآنية

يُباح استعمالُ كلِّ إناءٍ طاهرٍ مُباحٍ* حتى الثمينِ (و). ويحرّمُ في المنصوصِ استعمالُ آنيةٍ ذهبٍ وفضّةٍ على الذكْرِ والأنثى (و) حتى الميل ونحوه - ويأتي كلامُ شيخنا في اللباسِ^(١) - وكذا اتّخاذُها على الأصحِّ (هـ) وحكى ابنُ عقيلٍ في «الفصول»: أنَّ أبا الحسن التميميّ قال: إذا اتّخذَ مُسْعَطاً^(٢)، أو قنديلاً، أو نعلين، أو مجمّرة، أو مدخنة، ذهباً أو فضة، كرهه، ولم يحرمُ.

ويحرّمُ سريرٌ وكُرسيٌّ، ويكرهُ عملُ خُفّينِ من فضّة، ولا يحرمُ، كالنعلين. قال: ومنع من الشّرّابة^(٣)، والملقعة، كذا حكاها، وهو غريبٌ. وتصحُّ الطهارةُ منها، وفيها (و) لأنَّ الإناء ليس بشرط، ولا رُكنٌ في العبادة، بل أجنبيٌّ، فلم يؤثّر فيها، وعنه: لا، اختاره جماعة، منهم أبو بكر، والقاضي^(٤)، وابنه أبو الحسين، كما مغصوب على الأصحِّ (خ).

ولو جعلها مَصَبّاً، صحّت في الأصح، وكذا إناء مغصوب*، وقيل: يكره ذهب وفضّة، وثمانين، كبلّور، وياقوت. جزم به أبو الوقت الدّينوريّ، ذكره ابنُ الصيرفي.

التصحیح

الحاشية

* قوله: (مُباح).

مُشكّل؛ لأنه جعل المُباحَ قيّداً في تعريف ما يُباح، فكانه قال: يُباحُ المُباحُ، وأخذه من «الوجيز» فيما يُظهِر، وقد علمت ما فيه.

* قوله: (وكذا إناء مغصوب).

أي: والإناء المغصوب، كآنية الذهب والفضّة في الأحكام المذكورة.

(١) يأتي في ٨٥/٢.

(٢) المسعط، بضم الميم: الوعاء يجعل فيه السعوط، وهو دواة يصب في الأنف. «المصباح»: (سعط).

(٣) في النسخ الخطية و(ط): «الشربة»، والشراية، جمعها شراريب: ضمة من خيوط توضع على طرف الحزام أو الثوب أو على الطربوش للزركشة. «معجم الألفاظ العامية» ص ٩٢.

(٤) في (ط): «أبو بكر القاضي».

ويحرّم المضبّب بذهب (وش) وقيل: كثير^(١). وقيل: لحاجة* (☆). ويحرّم بفضة (وش) واحتجّ بعضهم، بأنه يحرم أبواب ذهب، وفضة، ورُفوف، وإن كان تابعاً، بما يقتضي* أنه محلّ وفاق، فإن كثرت الضبّة لحاجة، أو قلّت لغيرها، فوجهان^(٢،١٢)، فإن قلّت لحاجة، أبيع (و) وقيل: يكره

(☆) تنبيه: قوله في ضبّة الذهب: (وقيل: لحاجة). قال ابن نصر الله: كذا في النسخ، ولعله: لا لحاجة. وقال شيخنا: فهم من قوله: (وقيل: كثير): أن القليل لا يحرم على هذا القول مع الحاجة، وعدمها، فذكر قولاً: لا يحرم لحاجة، فكأنه قال: ويحرّم القليل، وقيل: لا يحرم، وقيل: لا يحرم لحاجة، فهو عائد إلى القليل المفهوم من الكثير^(٢)، وهو الصواب: وهذا القول اختاره في «الرعاية».

مسألة - ١ - ٢: قوله: (فإن كثرت الضبّة لحاجة، أو قلّت لغيرها، فوجهان) انتهى. شمل كلامه مسألتين:

المسألة الأولى - ١: إذا كثرت الضبّة لحاجة، فهل تحرم أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم:

* قوله: (وقيل: لحاجة).

أي: وقيل: لا يحرم القليل لحاجة؛ لأنه فهم من قوله: (وقيل: كثير) أن القليل لا يحرم على هذا القول، ولا فرق على هذا القول بين الحاجة وعدمها، ثم ذكر قولاً ثالثاً: أن القليل لا يحرم مع الحاجة، فكأنه قال: ويحرّم القليل، وقيل: لا يحرم، وقيل: لا يحرم لحاجة. فقوله: (وقيل: لحاجة)، يعود إلى القليل المفهوم من الكثير، لا إلى الكثير، والله أعلم.

قال في «الرعاية»: ويحرم فيه يسير الذهب، وقيل: لا يحرم. قلت: مع الحاجة إليه. انتهى كلامه. فقول المصنف: (وقيل: لحاجة) هو ما اختاره صاحب «الرعاية» على القول بعدم التحريم.

* قوله: (بما يقتضي).

متعلّق بقوله: (احتجّ) أي: احتجّ بما يقتضي أنه محلّ وفاق.

(١) في (ط): «كثير».

(٢) في (ص) و(ط): «انتهى»، وبعدها في (ح): «لا إلى الكثير».

الفروع

أحدهما: تحرّم، وهو الصحيح، وعليه أكثرُ الأصحاب. قال الزركشي: هذا التصحيح المذهب. انتهى. وهو ظاهرٌ ماقطع به في «المحرّر»، و«الوجيز»، و«المُنوّر»، و«منتخب الأدمي»، وغيرهم؛ لاقتصارهم على إباحة اليسيرة، وجزم به في «الهداية»، و«فروع القاضي أبي الحسين»، و«خصال ابن البناء»، و«المذهب»، و«المستوعب»، و«الخلاصة»، و«المغني»^(١)، و«الكافي»^(٢)، و«المقنع»^(٣)، و«الهادي»، و«شرح ابن منجّأ»، وابن رزين، و«النّظم»، وغيرهم، وقدمه في «الرعائتين»، و«الحاويين»، و«مجمع البحرين»، و«الفائق»، و«شرح العمدة» للشيخ تقي الدين، و«شرح ابن عبيدان» وغيرهم، وصحّحه في «تجريد العناية»، وغيره.

والوجه الثاني: لا يحرم، اختاره ابن عقيل، وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين بطريق أولى.

المسألة الثانية - ٢: إذا كانت الضبّة يسيرةً لغير حاجة، فهل يباح أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في «المغني»^(١)، و«الكافي»^(٤)، و«المحرّر»، و«الشرح»^(٥)، و«مختصر ابن تميم»، و«شرح الزركشي»، وغيرهم:

أحدهما: لا تُباح، وهو الصحيح. نصّ عليه، وقطع به في «الهداية»، و«فروع القاضي أبي الحسين»، و«خصال ابن البناء»، و«الخلاصة»، وغيرهم، وقدمه في «الحاوي الكبير»، و«شرح العمدة» للشيخ تقي الدين^(٦)، و«شرح ابن رزين»، وابن عبيدان، و«مجمع البحرين»، وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في «المذهب»، و«التلخيص»،

الحاشية

(١) ١٠٤/١ .

(٢) ٣٧/١ .

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٤٥/١ .

(٤) ٣٦/١ .

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥٠/١ .

(٦) ليست في (ص) و(ط) .

وَتُبَاحُ مَبَاشَرَتِهَا لِحَاجَةٍ، وَبِدُونِهَا، قِيلَ: تَحْرُمُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، وَقِيلَ: تُكْرَهُ، وَقِيلَ: تَبَاحٌ (٣٢).

والتصحيح «والبُلْغَةُ»، و«إدراك الغاية»، و«الوجيز»، و«المنور»، و«مُتَخَبِ الأَدَمِي»، وغيرهم. قال الناظم: وهو الأقوى. قال في «تجريد العناية»: لا تبأح اليسيرة لزينة في الأظهر. قال في «التلخيص»، و«البُلْغَةُ»: وإذا كان التضييب بالفضة وكان يسيراً على قدر حاجة الكسّر، فمبأح. انتهى.

والوجه الثاني: لا يحرم، اختاره جماعة، قاله (١) الزركشي. قلت: منهم القاضي، وابن عقيل، والشيخ تقي الدين. قال في «الفائق»: وتبأح اليسيرة كغيرها (٢) في المنصوص، وقدمه في «المستوعب»، و«الرعايتين»، و«الحاوي الصغير»، و«شرح ابن منجّج»، ويحتمله كلامُ الشيخ في «المقنع» (٣).

تنبيه: على القول بعدم التحريم تبأح على الصحيح من المذهب، وعليه الأكثر، منهم القاضي، وابن عقيل، وجزم به الشيرازي، وصاحب «المستوعب»، والشيخ في «الكافي» (٤)، و«الرعاية الصغرى»، و«الحاويين» وغيرهم، وقدمه في «الرعاية الكبرى». قلت: ، يُؤخذ ذلك من كلام المصنّف فيما إذا كانت يسيرةً لحاجة، فإنه قدّم الإباحة، وإذا انتهى التحريم هنا، كان حكمها حكم ما إذا كان لحاجة، وقيل: يُكره. اختاره القاضي في «تعليقه» وأطلقهما ابن تميم.

مسألة - ٣: قوله: (وتبأح مباشرتها لحاجة، وبدونها، قيل: تحرم، وهو ظاهر كلامه، وقيل: تُكره، وقيل: تبأح) انتهى. وأطلقهن ابن تميم، وابن عبيدان:

(١) في (ص) و(ط): «قال».

(٢) في (ص) و(ط): «لغيرها».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥٠/١.

(٤) ٧٣ - ٦٣/١.

والكثيرُ ما كَثُرَ عُرْفًا، وقيل: ما استوعبَ أحدُ جوانبه، وقيل: ما لاح الفروع على بُعد.

والحاجةُ: أن يتعلَّق به غرض غيرُ الزينة في ظاهر كلام بعضهم. قال شيخنا: مرادهم أن يُحتاج إلى تلك الصورة، لا إلى كونها من ذهب وفضة، فإنَّ هذه ضرورةٌ، وهي تبيح المُفْرَد^(١)، وقيل: عَجْزُهُ عن إناء آخر،

أحدهما^(٢): تحرُّمٌ، وهو ظاهرُ كلام الإمام أحمد. قال في «المقنع»^(٣): فلا بأس بها إذا لم يباشرها بالاستعمال. ^(٤) وقال في «الخلاصة»، و«الرعاية الصغرى»، و«الحاويين»: ولا تباشر بالاستعمال^(٤). قال في «مجمع البحرين»: حرامٌ في أصحِّ الوجهين. واختاره ابن عقيل، والمصنّف. انتهى. ولعله أراد في «المقنع». قال الزركشي: اختاره ابن عبدوس صاحب القاضي.

والوجه الثاني: يُكره، وهو الصحيح، جزم به في «الهداية»، و«خصال ابن البناء»، و«المذهب»، و«المستوعب»، و«المغني»^(٥)، و«الكافي»^(٦)، و«التلخيص»، و«الشرح»^(٧)، و«تذكرة ابن عبدوس»، وغيرهم، وحمل ابن مُنْجَا كلامه في «المقنع»^(٧) على ذلك، وقدمه في «الرعاية الكبرى».

والوجه الثالث: يباح.

الحاشية

* قوله: (وهي^(٨) تبيحُ المفرد).

المُفْرَدُ: الذي ليس متصلاً بغيره، بل هو مفردٌ بنفسه، بخلاف الضَّبَّةِ، فإنها تَبِعَ للإناء، وإذا كان الإناء كله من ذهب أو فضة، فإنه^(٩) مُفْرَدٌ لا تابع.

(١) (ب) و(س): «المفرد».

(٢) في (ص) و(ط): «أحدهما».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥٠/١.

(٤-٤) ليست في (ص) و(ط).

(٥) ١٥٠/١.

(٦) ٣٧-٣٦/١.

(٧) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٥٣/١.

(٨) في (د): «وهل».

(٩) في (ق): «فإنها».

الفروع ١/٥ واضطراره إليه / ، وقيل : عَجَزُهُ عن صَبَّةٍ غيرها (٤م) .

والمُمَوِّه، والمَظْلِي، والمُطْعَم، والمُكْفَتُ (١)، ونحوه، بأحدهما، كالمُضْمَت (ه) وقيل : لا . قال أحمد : لا تُعْجِبُنِي الحَلَقَةُ، وعنه : هي من الآنية وعنه : أكرهها . وعند القاضي وغيره : كُضْبَةٌ .

— وثيابُ الكفار وأوانيتهم مُباحةٌ إن جُهلَ حالها (وه) وعنه : الكراهةُ (وم ش) وعنه : المنعُ (٢)، فيما ولي عوراتهم، وعنه : المنعُ في الكلِّ ممن تحرم ذبيحته، وكذا حُكْمُ ما صبغوه (٣)، وآنيةٌ من لابسِ النجاسة كثيراً (٤) . وقيل لأحمد عن صبغِ اليهود بالبول، فقال : المسلمُ والكافرُ في هذا سواء، ولا تسأل عن هذا، ولا تبَحْثْ عنه، فإن علمتَ، فلا تُصَلِّ فيه حتى تغسله . واحتجَّ غيرُ واحدٍ بقولِ عُمَرَ رضي الله عنه في ذلك : نهانا الله عن التعمقِ والتكلفِ (٥) . وبقولِ ابنِ عُمَرَ في ذلك : نهينا عن التكلفِ والتعمقِ . وسأله أبو الحارث (٦) : اللّحمُ يُشْتَرَى من القَصَّابِ؟ قال : يُغْسَلُ . وقال شيخنا : بدعةٌ .

التصحيح

٧) مسألة - ٤ : قوله : (والحاجةُ أن يتعلَّقَ به عَرَضٌ غيرُ الزينةِ في ظاهرِ كلامِ بعضهم، ... وقيل : عَجَزُهُ عن إثناءِ آخرَ، واضطرارهُ إليه، وقيل : عَجَزُهُ عن صَبَّةٍ غيرها) انتهى . القولُ الأوَّلُ هو الصحيحُ، قطع به في «المغني» (٨)، و«الكافي» (٩) (٧)

الحاشية

(١) الكفت: أن يبرد الإناث حتى يصير فيه شبه المجاري في غاية الدقة، ويوضع فيها شريط دقيق من ذهب أو فضة، ويدق عليها حتى يلبصق . «دقائق أولي النهى» ٥٣/١ .

(٢) بعدها في (س) و(ب) و(ط) : «وعنه» .

(٣) في الأصل «صنعه» .

(٤) بعدها في (ط) : «وثيابه» .

(٥) أورده ابن حجر في «الفتح» ٢٧١/١٣، من حديث ثابت بلفظ: نهينا عن التعمق والتكلف .

(٦) هو : أحمد بن محمد، الصائغ، ذكره أبو بكر الخلال، فقال : كان أبو عبد الله يأنس به، وكان يقدمه ويكرمه، وجوَّد الرواية عن أبي عبد الله ولم تذكر مصادر الترجمة تاريخ وفاته . «طبقات الحنابلة» ٧٤/١ .

(٧- ٧) ليست في (ح) .

(٨) ١٥٠/١

(٩) ٣٧-٣٦/١

وَبَدَنُ الْكَافِرِ طَاهِرٌ. وعند جماعة، كثيابه، وقيل: وكذا طعامه^(١) الفروع وماؤه*.

ولا يطهرُ جلدٌ نجس بموته بدبغه، نقله الجماعة، ويجوزُ استعماله في يابس على الأصحّ. قيل: بعد دَبْغِه (وم) وقيل: وَقَبْلَه^(٢) (وش). فإن جاز، أبيض الدَّبْغُ، وإلا احتمل التحريم، واحتمل الإباحة، كغسل نجاسة بماء، وماء مستعمل، وإن لم يطهر، كذا قال القاضي*، وكلامٌ غيره خلافه، وهو

و«الشرح»^(٢)، و«شرح ابن رزين»، والزركشي وغيرهم، وقدمه ابن عبيدان وغيره، واختاره الشيخ تقي الدين وغيره. والقول الثالث: احتمالاً لصاحب «النهاية»، والقول الثاني: ظاهرُ كلام جماعة.

مسألة - ٥: قوله: (ويجوزُ استعماله) - يعني الجلدُ النَّجَسَ إذا قلنا: لا يطهرُ بالدَّبْغِ - (في يابس على الأصحّ. قيل: بعد دَبْغِه، وقيل: وقبله). انتهى:

أحدهما: لا يُبَاحُ إلا بعد الدبغ لا غير، جزم به في «الفصول»، والمجد في «شرحه»، و«الشرح»، و«مختصر ابن تميم»، و«الرعاية الصغرى» و«الحاوئين» وغيرهم، وقدمه الزركشي، وعليه «شَرْحُ ابْنِ مُنْجَا»، وابن عبد القويّ في «مجمع البحرين»، وابن عبيدان، و«المقنع»^(٣). قال الشيخ تقي الدين في «شرح العُمدَة»: لا يُبَاحُ استعماله في

الحاشية

* وقوله: (وقيل: وكذا طعامه وماؤه).

المعروف: أنّ الكافرَ الذي من أهل الكتاب لا يُحَكَّمُ بنجاسة طعامه، وإنما الخلافُ المشهورُ في طعام من لا تجلُّ ذبيحته إذا كان غيرَ الفاكهة ونحوها، وما ذكره المؤلف، ظاهره الإطلاق؛ فلهذا ذكره بصيغة: (قيل) والله أعلم.

* قوله: (كذا قال القاضي).

فيه: إشارةٌ إلى إنكارِ قوله، والإنكارُ إنما هو في الإباحة؛ لما في ذلك من تكثيرِ النجاسة، أما التحريمُ، فوجهُ ظاهرٌ، وقد أشار إليه بقوله: (وكلامٌ غيره خلافه وهو أظهر) أي: في منع الإباحة.

(١) بعدها في (س): «شرايه».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١/ ١٥٣.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١/ ١٦٤ - ١٦٥.

الفروع أظهر^(٦٢)، ويأتي آخرَ باب إزالة النجاسة^(١). ونقل جماعةٌ أخيراً طهارته (وهـ ش م ر). وعنه: مأكولُ اللحم*، اختارهما جماعةٌ^(٦٣)، والمذهبُ الأوَّلُ عندَ الأصحاب؛ لعدم رَفَع المتواتر بالآحاد*، وخالف شيخنا وغيره،

التصحیح الياسات، مع القول بنجاسته في إحدى الروايتين، وهو أظهر؛ للنهي عن ذلك. والوجه الثاني: يُباحُ بَعْدَه وقبله، وهو ظاهر كلامه في «المغني»^(٢)، و«النظم»، و«مجمع البحرين»، لكنْ تدليله^(٣) يدلُّ على الأول، واختاره أبو الخطاب وغيره. قال في «الفاثق»: ويُباحُ الانتفاعُ بها في الياسات. اختاره الشيخُ تقيُّ الدين. انتهى. فخالف هنا ظاهر ما قاله في «شرح العمدة»، وقدمه في «الرعاية الكبرى»، وقال: على الأظهر.

مسألة - ٦: قوله: (فإن جاز) يعني الاستعمال (أبيحُ الدبغ، وإلا احتتمل التحريم، واحتتمل الإباحة، كغسل نجاسة بمائع، وماء مستعمل، وإن لم يَظْهَر، كذا قال القاضي، وكلامٌ غيره خلافه، وهو أظهر). انتهى. قال ابنُ تميم: ويُباحُ فعلُ الدَّباغ، وإن لم نُقلْ: إنه^(٤) مُظْهَرٌ، إذا قلنا: يُباحُ الانتفاعُ به في اليابس، وإلا، ففيه وجهان. وقال في «الرعاية الكبرى»: فإن جاز استعماله في يابس، جاز دَبْغُه، وإن حَرَمَ، فوجهان. انتهى. قُلْتُ: الصوابُ أنه أقرب إلى التحريم؛ إذ لا فائدة في ذلك، وهو عَبَثٌ، والظاهرُ أنه مرادُ المصنِّف بقوله: (وكلامٌ غيره خلافه، وهو أظهرُ).

(٦٢) تنبيه: قوله بعد أن قدَّم أن جلد الميتة لا يظْهَرُ بالدبغ: (ونقل جماعةٌ أخيراً

الحاشية

* قوله: (وعنه: مأكول اللحم).

اختصاصُ الطهارة بالمأكول، صحَّحه في «شرح الهداية».

* قوله: (والمذهبُ الأوَّلُ عندَ الأصحاب؛ لعدم رفع المتواتر بالآحاد).

أي: المتواترُ والآحادُ من نصوصِ أحمد، يعني: أنْ عَدَمَ الطهارة متواترٌ عن أحمد، وروايةُ الطهارة آحاد، والمتواترُ لا يُرْفَعُ بالآحاد، كما هو الصحيحُ على ما قرَّر في كتب الأصول في النَّسخِ.

(١) ص ٣٤٦ .

(٢) ٩٣ - ٩٢ / ١ .

(٣) في (ج): «تعليله» .

(٤) ليست في (ص) .

يؤيِّده نَقْلُ الجماعة: لا يَقْنُتُ في الوترِ إلا في النصف الأخير من رمضان. الفروع
ونقل خطاب بن بشر^(١): كنت أذهبُ إليه ثم رأيت السَّنة كُلَّها، وهو المذهب
عند الأصحاب. وقال القاضي: وعندي أن أحمدَ رجح عن القول الأول؛
لأنه صرَّح به في رواية خطاب بن بشر^(١).

طهارته، وعنه: مأكول اللحم، اختارهما جماعة) انتهى. قد يُقال: لم يُقدِّم المصنِّف التصحيح
حُكماً في هاتين الروايتين، وهو ما إذا قلنا: يطهَرُ بالديغ: هل يَشْمَلُ كُلَّ ما كان طاهراً في
حال^(٢) الحياة، أو لا يطهَرُ إلا ما كان مأكول اللحم؟ فالمصنِّف حكى روايتين، وأكثرُ
الأصحاب حكى وَجْهين، وأطلقهما في «الفائق»، و«شرح ابن عُبيدان»، والزركشي،
وغيرهم^(٣):

إحداهما^(٤): يطهَرُ كُلُّ ما كان طاهراً في حال الحياة، وهو الصحيح، اختاره الشيخُ
الموفقُ، وصاحبُ «التلخيص»، والشارحُ، وابن حمدانَ في «رعايته»، والشيخ تقي الدين،
وغيرهم، وقدمه في «الحاويين»، وهو ظاهرُ كلام جماعة كثيرة؛ لاقتصارهم على الرواية
الأولى، وقد يُقال: إنه ظاهرُ ما قدَّمه المصنِّف من الروايتين الأخيرتين^(٥)؛ لا بدئانه بها.

والرواية الثانية: لا يطهَرُ إلا ما كان مأكولاً في حال^(٢) الحياة. قال المصنِّف:
(اختاره جماعة)، قلت: منهم المجدُّ في «شُرْحه»، وابنُ عبد القويِّ في
«مجمع البحرين»، وابن رزِّين في «شُرْحه»، والشيخ تقي الدين في «الفتاوى المصرية»،
وجزم به في «الفصول».

الحاشية

(١) في (ط): «بشير» وبشر هو: أبو عمر، خطاب بن بشر بن مطر، البغدادي، حدث عن عبد الصمد بن النعمان ومن
بعده. (ت ٢٦٤هـ). «طبقات الحنابلة» ١/١٥٢.

(٢) في (ص) و(ط): «حالة».

(٣) في (ص): «وغيره».

(٤) في (ص) و(ط): «أحدهما».

(٥) في (ج): «الأخرتين».

الفروع

وفي اعتبار غَسَلِهِ* وَجَعَلَ تَشْمِيسَهُ دَبَاغًا، وَجَهَانَ، وَيَتَوَجَّهَانَ فِي تَتْرِيبِهِ، أَوْ رِيحٍ (٧٢، ٩)، وَلَا يَحْصُلُ بِنَجْسٍ. وَفِي «الرَّعَايَةِ»: بَلَى (١)، وَيُغَسَّلُ بَعْدَهُ (وَهَش) وَيَنْتَفِعُ بِمَا طَهَّرَ (و). وَقِيلَ: وَيَأْكُلُ الْمَأْكُولَ (وَق)، وَيَجُوزُ بَيْنَهُ، وَعَنْهُ: لَا (وَم) كَمَا لَوْ لَمْ يَطْهَرِ (و) أَوْ بَاعَ قَبْلَ الدَّنْبِغِ (و)، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ،

التصحیح

مسألة - ٧ - ٩: قوله: (وفي اعتبار غَسَلِهِ وَجَعَلَ تَشْمِيسَهُ دَبَاغًا، وَجَهَانَ، وَيَتَوَجَّهَانَ فِي تَتْرِيبِهِ، أَوْ رِيحٍ) انتهى. شمل كلامه مسائل:

المسألة الأولى - ٧: هل يُعْتَبَرُ غَسْلُ الْمَدْبُوعِ بَعْدَ الدَّنْبِغِ أَمْ لَا؟ أَطْلُقُ الْخِلَافَ فِيهِ، وَأَطْلُقُهُ فِي «الفصول»، و«المذهب»، و«الكافي» (٢)، و«التلخيص»، و«الشرح» (٣)، و«مختصر ابن تميم»، و«الحاوي الكبير»، و«الفائق»، وغيرهم:

أحدهما: يُشْتَرَطُ غَسْلُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الْمَوْقُوقُ، وَالْمَجْدُ، قَالَ فِي «مجمع البحرين»: يُشْتَرَطُ غَسْلُهُ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ، قَالَ ابْنُ عُيَيْدَانَ: اشْتَرَاطُ الْغَسْلِ أَظْهَرُ، وَصَحَّحَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ»، و«حواشي المصنّف»، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شرح». .
والوجه الثاني: لَا يُشْتَرَطُ. قُلْتُ: وَهُوَ أَوْلَى، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ. وَقَالَ فِي «الفصول»: قَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا: وَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْأَثَرِ بَعْدَ الْاسْتِجْمَارِ بِالْأَحْجَارِ، هَلْ هُوَ (٤) ظَاهِرٌ أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَنْتَهَى. قُلْتُ: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَقَدَّمَهُ الْمَصْنُفُ فِي بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ (٥) وَغَيْرِهِ.

الحاشية

* قوله: (وفي اعتبار غَسَلِهِ) إلى آخره.

الأظهرُ في «شرح الهداية»: اشْتَرَاطُ الْغَسْلِ. وَقَالَ أَيْضًا: وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَا يُدْبِغُ بِهِ مُنْشَفًا لِلْحَبِّثِ، بَحِيثٌ لَوْ نَقَعَ الْجِلْدُ بَعْدَهُ فِي الْمَاءِ، لَمْ يَفْسُدْ. وَقَالَ أَيْضًا: جَوَازُ بَيْنِهِ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) فِي (س): «لَا»، وَفِي هَامِشِهَا: «بَلَى» نَسَخَةٌ .

(٢) ٤٢/١ .

(٣) الْمُقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ١/١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) لَيْسَتْ فِي (ط) .

(٥) ص ٣١٢ .

وأطلق فيه أبو الخطاب: أنه يجوز بيعه مع نجاسته، كثوب نجس، فيتوجه الفروع منه يَبَعُ نجاسة يجوز الانتفاع بها، ولا فَرْقٌ ولا إجماعٌ كما قيل، قال ابن القاسم المالكي^(١): لا بأس ببيع الزُّبُل. قال اللَّخْمِي^(٢): هذا من قوله يدلُّ على يَبَعُ العَدْرَةَ. و^(٣) قال ابن الماجشون: لا بأس ببيع العَدْرَةَ؛ لأنه من منافع الناس. وتأتي المسألة أوَّلَ البيع^(٤)، فعلى المَنع: يتوجه أنهما في

المسألة الثانية - ٨: هل يحصلُ الدُّبَاغُ بتشميسه أم لا؟ أطلق فيه الخلاف، وأطلقه التصحيح ابن تميم، وصاحبُ «الفاثق»:

أحدهما: لا يحصلُ الدُّبَاغُ بذلك، وهو الصحيح، قدَّمه في «التلخيص»، و«الرعائيتين»، و«الحاوي الكبير»، و«حواشي المحرَّر»، وغيرهم.^(٥) قلت: وهو ظاهرُ كلامٍ كثيرٍ من الأصحاب؛ لا شتراطهم الدُّبْعُ، وأن يكون يابساً^(٦)، ولم يذكروا هذا منها. والوجه الثاني: يحصلُ الدُّبْعُ بذلك، والله أعلم.

المسألة الثالثة^(٧) - ٩: قوله: (ويتوجهان في تثريبه أو ريبه) قلت: قد صرَّح ابن تميم وابن حمدان بإجراء الخلاف في التثريب، وكذا صاحبُ «التلخيص» وقدَّم: أنه لا يظهرُ، وهو الصواب فيهما. والظاهرُ: أنَّ المصنَّف لم يَطَّلِعْ على ذلك، والله أعلم.

الحاشية

(١) هو: أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المُتَّقِي، من أجل فقهاء المالكية، عالم الديار المصرية ومفتيها. (ت ١٩١هـ). «السير» ١٢٠/٩.

(٢) أبو الحسن، علي بن محمد الربيعي، المعروف باللخمي. تلميذ الإمام مالك. له تعليق كبير على «المدونة» سماه: «التبصرة». من مصنفاته: «فضائل الشام». (ت ٤٧٨هـ). «ترتيب المدارك» ٧٩٧/٤، «الأعلام» ٣٢٨/٤.

(٣) ليست في (ط).

(٤) ١٢٨/٦.

(٥) ليست في (ح).

(٦) في (ح): «ناشئة».

(٧) في (ص) و(ط): «الثانية».

الفروع الإثم سواء*، كقوله^(١) الطحاوي في الربا: «الآخذُ والمُعطي فيه سواء»^(٢). وقد
 يحتملُ أنَّ المشتري أسهل*؛ للحاجة، كرواية في أرض الشام ونحوها. قال
 أشهبُ المالكي^(٣) في شراء الزَّبلِ: المُشترى أَعذَرُ فيه من البائع. وقال^(٤) ابنُ
 عبدالحكم^(٥): هما سيَّان في الإثم، لم يَعذِر الله واحداً منهما.
 ويحرّم استعمالُ جلد آدميٍّ (ع) قال في «التعليق» وغيره: ولا يطهر
 بدبغهِ*. وأطلق بعضهم وجَّهين. وجعلُ المُضْرانَ وَتَرّاً دباغٌ*، وكذا
 الكَرشُ. ذكره أبو المعالي، ويتوجَّه: لا.

لتصحيح

الحاشية

* قوله: (فعلى المنع: يتوجه أنهما في الإثم سواء).

يعني البائع والمشتري.

* قوله: (وقد يحتمل أن المشتري أسهل).

يعني يجوز شراؤها، ولا يجوز بيعها.

* قوله في جلد الأدمي: (ولا يطهر بدبغهِ).

أي: إذا قلنا بنجاسته.

* قوله: (وجعلُ المُضْرانَ وَتَرّاً دباغ).

يعني: أن المُضْرانَ إذا جعل وَتَرّاً، كان ذلك دباغاً له. قال المصنّف: (ويتوجه: لا).

(١) في (ط): «لقوله».

(٢) أخرجه مسلم (١٥٨٤) (٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) هو: أبو عمرو، أشهب بن عبد العزيز بن داود، المصري الفقيه. قال أبو عمر بن عبد البر: كان فقيهاً حسن الرأي والنظر. «السير» ٥٠٠/٩.

(٤-٥) في (س): «ابن الحكم»، وابن عبد الحكم هو: أبو محمد، عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث،

المصري، المالكي، صاحب مالك. من مصنفاته: كتاب «الأموال»، و«مناقب عمر بن عبد العزيز».

(ت٢١٤هـ). «السير» ٢٢٠/١٠.

وفي الخَرْزِ بِشَعْرِ خنزيرِ رواياتٍ* : الجوازُ (و ه م) ، والكراهةُ ،
والتحريمُ^(١٠٢) (وش) ويجبُ عَسَلُ ما خُرَزَ به^(١) رطباً ، لتنجيسه . وعنه : لا ؛
لإفساد المغسول .

مسألة - ١٠ : قوله : (وفي الخَرْزِ بِشَعْرِ خنزيرِ رواياتٍ : الجوازُ ، والكراهةُ ،
والتحريمُ) انتهى ، وأطلقهنَّ ابنُ عُبيدانَ في «شرحه» :

إحداها : يحرمُ ، صحَّحه في «مَجْمَعِ البحريين» ، وقَدَّمَهُ ابنُ رَزِينِ في «شرحه» .
والروايةُ الثانيةُ : يجوزُ من غيرِ كراهة ، وأطلقهما في «المُذْهَبِ» ،
و«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و«مختصر ابنِ تميم» .

والروايةُ الثالثةُ : يُكْرَهُ ، جزم به في «المُنُورِ» ، وصحَّحه في «الحاويين» ، وقَدَّمَهُ في
«الرعايتين» . قلت : وهو أقربُ إلى الصواب ، وأطلقَ الجوازَ والكراهةَ في «المغني»^(٢) ،
و«الشرح»^(٣) ، وآداب «المستوعب» .

* قوله : (وفي الخَرْزِ بِشَعْرِ خنزيرِ رواياتٍ)^(٤) إلى آخره .

قال ابنُ تميم : ولا يَظْهَرُ جُلْدُ الميتة بالدباغ ، وفي إباحة الانتفاع به في اليابس بعده روايتان ، وكذا
في استعمال العظام النَّجسة في اليابس ، والانتفاع بسائر النجاسة إذا لم يحصل معه تنجيس
روايتان . واختلف قوله أيضاً في جواز الخَرْزِ بشعر الخنزير إذا قلنا بنجاسته ، فإن خُرَزَ به^(٥)
رطباً ، وجب عَسَلُهُ ، وعنه : لا بأس به . ونصَّ على جواز المُنْخَلِ من شَعْرِ نجس . ويجوزُ
التداوي ببؤل الإبل ، وإن قلنا بنجاسته . وذكر المصنِّفُ في سِتْرِ العورة وأحكام اللباس^(٦) قبل
آخره بقريب ورفقين شيئاً يتعلَّقُ بذلك .

فقال : (ويُكْرَهُ لُبْسُهُ وافتراشُهُ جلدًا مختلفًا في نجاسته ، وقيل : لا ، وعنه : يَحْرُمُ ؛ لعموم النهي ،
لا لُبْسُهُ فقط ، خلافاً لمالك . وفي «الرعاية» وغيرها : إن ظَهَرَ بَدْبَعُهُ ، لَبَسَهُ بَعْدَهُ ، وإلا لم يَجُزْ
له^(٧) إلباسُهُ دابةً . وقيل مطلقاً ، ككتاب نجسة) .

(١) ليست في الأصل .

(٢) ١٠٩/١ .

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٨٤/١ .

(٤) في (ق) : «روايتان» .

(٥) بعدها في (ق) : «وهو» .

(٦) ٨١/٢ .

(٧) ليست في (د) .

وفي لبس جلد ثعلب، وافتراش جلد سبُع، روايتان (١١م، ١٢).

الفروع

مسألة - ١١ - ١٢ : قوله: (وفي لبس جلد ثعلب، وافتراش جلد سبُع، روايتان) انتهى. شمل كلامه مسألتين:

التصحيح

المسألة الأولى - ١١ : أطلق في لبس جلد الثعلب روايتين. واعلم: أن فيه روايات: إحداهن: الإباحة مطلقاً، اختارها أبو بكر، وقدمها في «الرعاية». قال الشيخ تقي الدين: وأما الثعلب، ففيه نزاع، والأظهر: جواز الصلاة فيه. والرواية الثانية: الإباحة في غير الصلاة. نص عليها، وقدمها في «الفائق». والرواية الثالثة: الكراهة في الصلاة دون غيرها.

والرواية الرابعة: التحريم مطلقاً، اختارها الخلال، نقله عنه في «التلخيص»، وأطلق الخلاف في «التلخيص» وابن تميم، و«الآداب الكبرى»، وقال في «الرعاية»: وقيل يُباح لبسه، قولاً واحداً، وفي كراهة الصلاة فيه وجهان. انتهى.

وقال الشيخ الموفق، والشارح، وابن رزين، وابن عبيدان، وغيرهم: الخلاف هنا مبني على الخلاف في حلها. انتهى. والصحيح من المذهب عدم الحل، فيكون المذهب عند هؤلاء تحريم لبسه على القول بأن الدبغ لا يطهر.

المسألة الثانية - ١٢ : أطلق في افتراش جلد سبُع، روايتان. وأطلقهما في «الفائق»، و«الرعاية الكبرى»، وحكماهما وجهين:

إحدهما: عدم الجواز، وهو الصحيح، اختاره القاضي، والشيخ الموفق، والشارح^(١)، وابن رزين، وابن عبيدان، وغيرهم.

والرواية الثانية: الجواز، اختاره أبو الخطاب، ويبلغ حتى قال^(١) بجواز الانتفاع بجلود الكلاب في اليابس، وشد البنوق^(٢)، ونحوه، ولم يشترط دباغاً.

الحاشية

(١) ليست في (ص) و(ط).

(٢) البنية، كسفية: لبنة القميص. «اللسان»: (بنق).

ويجوزُ الانتفاعُ بالنجاسات في رواية^(١) (وهم ر) لكن^(٢) كرهه أحمد،
وجماعة^(٣). وعنه: وشحّم الميتة (وش) أوماً إليه في رواية ابن منصور^(٣)،
ومال إليه شيخنا، وعنه: المنع^(١٣م) (وم ر) ويُعتبرُ أن لا ينجس، وقيل:
مائعاً^(٤). وصرّح ابنُ الجوزيُّ بالروايتين في ثوب نجس، وحمله صاحبُ
«النّظم» على ظاهره؛ لكون ابن الجوزيِّ قرّنه بنجس العين. واحتجَّ بعضهم

تنبيه: قد قدّم المصنّف وغيره من الأصحاب، كابن حمدان، وصاحب
«الحاوي الكبير» كراهةً لُبسِ وافتراشِ جلدٍ مختلفٍ في نجاسته، فقال المصنّف في باب
ستر العورة وأحكام اللباس^(٥): ويكره لُبسه وافتراشه جلدًا مختلفًا في نجاسته، وقيل:
لا، وعنه: يحرم. وفي «الرعاية» وغيرها: إن طهر بدنه، لبسه بَعده، وإلا لم يَجْزُ،
انتهى. فمسألة المصنّف في هذا الباب فردّ من أفراد المسألة التي في ستر العورة فيما
يظهر، والله أعلم. قلت: ويحتملُ أن يكون مرادُ المصنّف هنا بالروايتين على القول
بالنجاسة، وبالاختلاف في ستر العورة بالنظر إلى كونه مُختلفًا فيه، لا إلى كونه نجسًا.
فعلى هذا: يتنفي التكرارُ والاعتراضُ، ولكن يَحْتَاجُ إلى تصريحٍ بالاختلاف في المسألتين
من خارج، ويُسكَلُ^(٦) عليه حكايةُ الاختلاف في الصلاة^(٦)، والله أعلم.
مسألة - ١٣: قوله: (ويجوز الانتفاعُ بالنجاسات في رواية، لكن كرهه أحمد
وجماعة... وعنه: المنع) انتهى:

إحدهما: الجوازُ، قدّمه ابنُ تميم، فقال: ويجوز إيقادُ السّرجين النجس. انتهى.
قال ابنُ حمدانٍ في باب إزالة النجاسة: ويجوزُ ذلك في الأقيس، وإليه مَيْلُ ابنِ عُبيدان،

الحاشية

(١-١) في (ب): «(وه)».

(٢-٢) ليست في (ب).

(٣) هو: أبو يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، المروزي، من تلاميذ الإمام أحمد الذين دونوا عنه المسائل في الفقه. (ت ٥٢٥١هـ). «طبقات الحنابلة» ١/١١٣، «المقصد الأرشد» ١/٢٥٢.

(٤) تقديره: إن كان مائعاً.

(٥) ٨١/٢.

(٦-٦) ليست في (ح).

الفروع بتجويز جمهور العلماء الانتفاع بالنجاسة؛ لعمارة الأرض للزرع مع الملبسة لذلك عادة. قال ابن هبيرة في حديث حذيفة: إن النبي ﷺ أتى سباطة^(١) قوم فبال قائماً^(٢) قال: فيه أن الإنسان إذا قضى حاجته، أو بال في سباطة غيره، يجوز، ألا تراه يقول: أتى سباطة قوم، وما يذكر أنه استأذنهم، كذا قال. وفيه: ما يدل على أن التراب الملقى إذا خالطه زبل أو نجاسة، لم يحرم استعماله^(٣) تحت الشجر والنخل والمزارع. وسأله الفضل^(٤) عن غسل الصائغ الفضة بالخمير، هل يجوز؟ قال: هذا غش؛ لأنها تبيض به.

ولا يظهر جلد غير مأكول ولو آدمياً، قلنا: ينجس بموته (م ر). قال القاضي وغيره: بذبحه (ه) كلكمه (و) فلا يجوز ذبح الحيوان لذلك (ه) قال شيخنا: ولو في التزع*.

ولبن الميتة، وإنفحها^(٥)، وجلدتها، نجس، جزم به جماعة في الجلدة، وذكره فيها^(٦) في «الخلاص»: اتفاقاً. وعنه: طاهر مباح (وه)

وإبن عبد القوي في «مجمع البحرين»، واختاره الشيخ تقي الدين. قلت: و^(٧) هو الصواب، وتقدم كلام أبي الخطاب في «الانتصار».

والرواية الثانية: المنع من ذلك. قال القاضي: لا يجوز إيقاد النجس، أشبهه دهن الميتة. انتهى. قلت: وهو ظاهر كلام جماعة.

* قوله: (ولو في التزع).

أي: عند الموت.

(١) السباطة: الكناسة تطرح بأفنية البيوت. «القاموس»: (سبط).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٤)، ومسلم (٢٧٣) (٧٣)، من حديث أبي وائل.

(٣) في (س) و(ب): «استعمالها».

(٤) هو: أبو العباس القطان، الفضل بن زياد، البغدادي. ذكره أبو بكر الخلال، فقال: كان من المتقدمين عند أبي عبد الله، فوق له منه مسائل كثيرة جيد. «طبقات الحنابلة» ٢٥١/١، «المنهج الأحمد» ١٤٨/٢.

(٥) الإنفحة، بكسر الهمزة وفتح الفاء: كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش. «المطلع» ص ١٠.

(٦) ليست في (س) و(ط).

(٧) ليست في (ص) و(ط).

التصحيح

الحاشية

وصوفها وشعرها وريشها طاهرٌ مُباح. نقل الميموني^(١): صوف الميتة: ما الفروع أعلم أحداً كرهه، وعنه: نجس (وش) اختاره الأجرئي، قال: لأنه ميتة، وكذا من حيوان حي لا يؤكل*، وعنه: من طاهر طاهر^(٢) و^(٣) وافق الشافعية عليه،

(٤) تنبيه: قوله: (وصوفها وشعرها وريشها طاهرٌ مُباح... وعنه: نجس... وكذا من حيوان حي لا يؤكل. وعنه: من طاهر طاهر) انتهى. في كلامه نظرٌ من أوجه^(٣):
أحدها: أن كلامه شمل الطاهر والنجس، ويُسْتثنى من ذلك شعر الكلب والخنزير قطعاً.
الثاني: أن ظاهر ما قدمه: أن هذه الأجزاء المنفصلة من الحيوان النجس^(٤) طاهرة، وأنه المذهب، وليس الأمر كذلك، بل الصحيح من المذهب: أنها من الحيوان الطاهر طاهرة، ومن النجس نجسة، على ما بينته في «الإنصاف»^(٥) وهو الرواية الأخيرة.
والثالث: أن ظاهر قوله بعد ذلك: (كجزه إجماعاً) أن الإجماع عائدٌ إلى شعر الحيوان الطاهر الذي لا يؤكل، وليس الأمر كذلك، وإنما الإجماع عائدٌ إلى شعر الحيوان المأكول.

* قوله: (وكذا من حيوان حي لا يؤكل).

تقديره - والله أعلم -: وكذا شعرٌ منفصلٌ من حيوان حي، وإنما قدرناه بالمنفصل؛ لأن شعر الحيوان الحي إذا كان طاهراً فإن شعره المتصل^(٦) به طاهر بغير خلاف نعلمه، وإنما الخلاف في المنفصل، ولأنه قال: (وكشعر آدمي، وإن لم ينتفع به على الأصح فيهما) فجعل في شعر آدمي الخلاف. وشعر آدمي إنما وقع الخلاف فيه إذا كان منفصلاً، وأما في حال الاتصال والحياة، فإنه طاهرٌ بغير خلاف، فتلخص من كلامه في شعر الحيوان الحي المنفصل ثلاث روايات: الطهارة والنجاسة، وهاتان الروايتان من قوله: (وكذا من حيوان حي) أي: كصوف الميتة، وقد ذكر فيه روايتين، والرواية الثالثة: أن الحيوان إن كان طاهراً، فشعره طاهرٌ، وإن كان الحيوان نجساً، فشعره نجسٌ، وهذا مأخوذٌ من قوله: (وعنه: طاهرٌ من طاهر) والله أعلم. وحلُّ العبارة

(١) هو: عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران، البقي، كان عالم الرقة ومفتياً في زمانه، صحب الإمام أحمد. له عنه مسائل جواد. (ت ٢٧٤هـ). «المقصد الأرشد» ١٤٢/٢.

(٢) ليست في (ب) و(س) و(ط).

(٣) في (ص) و(ط): «وجه».

(٤) في (ص) و(ط): «الذي لا يأكل».

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٨٤/١.

(٦) في (ق): «المنفصل».

كجزء من مأكول^(١) (ع) وكشعر آدمي (ق) وإن لم يُتَّفَع به على الأصحّ

الرابع: قوله بعد ذلك: (وكشعر آدمي) فيه عموم، ويُستثنى من محلّ الخلاف شعرُ النبي ﷺ. قلت: وكذا شعر سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولم أره، والله أعلم.

على هذا الوجه هو موافق لما ذكره ابن تميم، فإنه ذكر ثلاث روايات على نحو ما ذكرناه، لكن لم يذكر في الرواية الأخيرة الطهارة، بل قال: وعنه ما كان من حيوان طاهر فمباح، وما كان من نجس فلا. قال في «الآداب»: هل^(٢) يُباح ثوب من شعر ما لا يُؤكل مع نجاسته غير جلد كلب؟ على روايتين، وقيل: هما بناء على طهارته ونجاسته. قال ابن تميم: اختلف قوله في الثوب من شعر حيوان لا يُؤكل، فعنه: هو طاهر مُباح، وعنه: هو نجس، وفي استعماله في اليابس ولُبسه في غير الصلاة روايتان. وعنه: هو مُباح من حيوان طاهر نجس بموته فقط، لا من حيوان نجس حياً. انتهى. وكلام ابن تميم هذا ذكره في آخر باب اللباس، والذي ذكره في أحكام النجاسة في كتاب الطهارة: أن حُكْمَهُ حُكْمُ أصله في الطهارة والنجاسة. ثم قال: وعنه: شعر الكلب والخنزير طاهر، فيُخْرَجُ ذلك في كلِّ حيوان نجس.

واعلم /: أن هذا الذي ذكره المصنّف في الصوف والشعر من الحيوان الحيّ الذي لا يُؤكل هو ظاهر ما حكاه ابن تميم، وهو مُشْكَلٌ؛ فإن ظاهره أن المُقَدَّم: الأفرق بين كونه من حيوان طاهر أو نجس، حتى إن ظاهره: أن المُقَدَّم أنه طاهر من الكلب والخنزير، وهو مُشْكَلٌ، فإن المعروف نجاسة ذلك من الكلب والخنزير، وظاهر كلام بعضهم: أنه لا خلاف فيه، منهم الشيخ في «المغني»^(٣) في كلامه على الكلب، والمصنّف ذكر في أول ذكر النجاسة^(٤): أن هذا المذهب، ثم ذكر رواية في الشعر: أنه غير نجس، وكذلك المعروف نجاسة ذلك من كلِّ حيوان نجس، وهو الذي جزم به الشيخ في «المغني»^(٣).

قال ابن عُيَيْدَان: والضابط أن كلَّ صوف أو شعر أو وبر أو ريش، فإنه تابع لأصله في الطهارة والنجاسة، وما كان أصله مُخْتَلِفاً فيه، خُرَجَ على الخلاف، وهو ظاهر كلام «المغني»^(٣)، وهو ظاهر كلام ابن تميم، أو نُصِّه في أحكام النجاسة المذكور في كتاب الطهارة، فإنه قال: وصوف المأكول وشعره وشبههما إذا انفصل عنه وهو حيّ، فهو طاهر مُباح، سواء انفصل بجزء أو غيره، وحُكْمُ شعر كلِّ حيوان حيّ وصوفه ووبره وريشه وظفره ودمعه، وعرقه ولعابه ومُخاطه، حُكْمُهُ في الطهارة

(١) ليست في الأصل (ب) و(ط).

(٢) في (د) «قيل».

(٣) ١٠٨/١.

(٤) ص ٣١٤.

فيهما لحرمة، وقيل: يَنْجُسُ شَعْرُ هِرٍّ وما دونها بموته؛ لزوال علة الفروع الطُّوف^(١) به.

وإن لم يَنْجُسْ شَعْرُ غير آدمي، جاز استعماله، وإلا ففي استعماله في يابس، ولُبْسُه في غير صلاة، روايتان^(١٤م)، واستثنى جماعة شعر كلب وخنزير وجلدهما.

مسألة - ١٤: قوله: (وإن لم يَنْجُسْ شَعْرُ غير آدمي، جاز استعماله، وإلا ففي التصحيح استعماله في يابس، ولُبْسُه في غير الصلاة، روايتان) انتهى. وأطلقهما في «الآداب الكبرى»، قال في «الرعاية الكبرى»: وهل يُباح ثوب من شعر ما لا يُؤكل مع نجاسته، غير جلد كلب وخنزير؟ على روايتين، وقيل: هما بناء على طهارته ونجاسته، وفي جواز استعماله في يابس أو لبسه في غير الصلاة روايتان، وعنه: هو مباح من حيوان طاهر نجس بموته، لا من حيوان نجس حياً، انتهى. وقال ابن تميم: اختلف قوله في الثوب من شعر حيوان لا يؤكل لحمه، فعنه: هو طاهر مباح. وعنه: هو نجس، وفي استعماله في اليابس، أو^(٢) لبسه في غير الصلاة، روايتان، وعنه: ما كان من حيوان طاهر، فمباح، وما كان من نجس، فلا. انتهى. فأطلقا الخلاف أيضاً، كالمصنّف، وظاهر كلامه في «الفصول» وغيره: المنع. قلت: الصواب جواز استعماله في يابس ولُبْسُه في غير الصلاة؛ قياساً على استعمال جلد الميتة بعد الذبغ في اليابسات، إذا قلنا: لا يطهر على ما تقدّم، وكذا قبل الذبغ على قول، وقد نصّ الإمام أحمد على جواز اتخاذ استعمال المُنخُل من شعر نجس^(٣)، وقطع به ابن تميم، وصاحب «الفاثق»، وابن حمدان - ولكن اختار الكراهة - وغيرهم.

والنجاسة. ثم قال: وعنه: شَعْرُ الكلب والخنزير طاهر، فيُخْرَجُ ذلك في كل حيوان نجس. فظهر أن ما ذكره المصنّف مُشكَل، مخالفت لما عليه الأشياخ، ولو لم يكن في كلامه من الإشكال إلا أن ظاهره التسوية بين شعر الحيوان الطاهر والحيوان النجس، لكان كافياً في الاستشكال.

(١) يريد قوله ﷺ في الهرة: «إنها ليست بِنَجْسٍ؛ إنَّها من الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ والطَّوَّافَاتِ». أخرجه أبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، والنسائي في «المجتبى» ٥٥/١، من حديث أبي قتادة.

(٢) في (ص) و(ط): «و».

(٣) ليست في (ص) و(ط).

الفروع

وفي طهارة رطوبة أضله بغسله^(١)، وذكر^(٢) شيخنا: وهو^(٣) *، وجهان^(٤) ١٥٠. ونقل عبدُ الله: لا بأس به إذا غسل. وكذا رواه الدار قطنى^(٤) عن أم سلمة مرفوعاً، وهو ضعيف، ونقل أبو طالب: يُتَنَقَّحُ بصوفها^(٥) إذا غُسل. قيل: فريش الطير؟ قال: هذا أبعد. وحرّم في «المستوعب» نَتَفَ ذلك من حي؛ لإيلامه، وكرهه في «النهاية»^(٦).

التصحيح

مسألة - ١٥: قوله: (وفي طهارة رطوبة أضله بغسله... وجهان) انتهى. وهما احتمالان مطلقان في «الفصول»، وأطلق الوجهين في «المستوعب»، و«المغني»^(٦)، و«الشرح»^(٧) و«مجمع البحرين» وابن تميم، وابن عبيدان، وغيرهم: أحدهما: يطهر. نقل عبدالله: لا بأس به إذا غُسل. ونقل أبو طالب: يُتَنَقَّحُ بصوفها إذا غُسل. قيل: فريش الطير؟ قال: هذا أبعد، فظاهره: أنه يطهر، وجزم به في «الرعاية الصغرى»، وقدمه في «الكبرى»، و«شرح ابن رزين»، وصحّحه في «النظم». والوجه الثاني: لا يطهر. قلت: وهو الصواب.

(٦) تنبيه: قوله: (وحرّم في «المستوعب» نَتَفَ صُوف، وشعر، وريش، (من حي؛ لإيلامه، وكرهه في «النهاية»). انتهى. ظاهره: إطلاق الخلاف، والصواب ما قاله في «المستوعب»: إن حصل إيلام، و^(٨) قطع به في «الرعاية الكبرى».

الحاشية

* قوله: (وذكر شيخنا: وهو).

الضمير يعودُ إلى الشعر. والمراد: أن الشعرَ إذا قلنا: يُنَجَسُ بالموت، هل يطهرُ بالعسل؟ فيه وجهان، وغيرُ الشيخ ذكر الوجهين في أصول الشعر التي تخرجُ من الجلد إذا نَتَفَ، ولم يذكر الوجهين في نَتَفِ الشعر.

(١) ليست في الأصل و(ط).

(٢) في (ط): «ذكره».

(٣) بعدها في (ط): «بغسله».

(٤) في سننه ٤٦/١ بلفظ: «لا بأس بمسك الميتة إذا دبح، ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها إذا غسل».

(٥) في (ط): «بصوفها».

(٦) ١٠٧/١.

(٧) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٨١/١ - ١٨٢.

(٨) ليست في (ص) و(ط).

وَعَظْمُهَا، وَقَرْنُهَا، وَظَفْرُهَا وَعَصَبُهَا، نَجَسٌ. وعنه: طاهر (وه) قال الفروع بعضهم: فعلى هذا يجوز بيعه، واختاره ابن وهب المالكي^(١)، فقيل: لأنه لا حياة فيه (وه) وقيل - وهو أصح -: لانتفاء سبب التنجيس، وهي الرطوبة، وعلى نجاسة ذلك لا يُباع كما سبق (وم) وجوزَ مطرف^(٢)، وابن الماجشون المالكيان بيع أنياب الفيل، وأجازه ابن وهب، وأضبع^(٣) إذا دبعت؛ بأن تُغلى وتُسلق.

وإن صلب قشر بيضة دجاجة ميتة، فباطنها طاهر (م) وإلا فوجهان^(١٦٢). ولا يحرم بسلقه في نجاسة. نص عليه.

مسألة ١٦: قوله: (وإن صلب قشر بيضة دجاجة ميتة، فباطنها طاهر وإلا فوجهان) التصحيح انتهى. وأطلقهما في «المذهب»، و«المستوعب»، و«المغني»^(٤)، و«الشرح»^(٥)، و«النظم»، و«الرعايتين»، و«مختصر ابن تميم»، و«الحاوي الصغير» وغيرهم: أحدهما: هي نجسة، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به القاضي أبو الحسين في «فروعه»، وغيره. قال في «الفصول»: قاله^(٦) أصحابنا، وقدمه في «الكافي»^(٧)، و«الحاوي الكبير»، و«مجمع البحرين»، و«شرح ابن عبيدان»، وابن رزين، و«الفاثق» وغيرهم.

الحاشية

- (١) هو: أبو محمد، عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري، الحافظ. من مصنفاته: «الجامع»، «المناسك»، «المغازي»، وغيرها. (ت ١٩٧هـ). «السير» ٢٢٣/٩.
- (٢) هو: أبو مصعب، مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار، اليساري الهلالي. قال القاضي أبو الوليد الباجي: مطرف الفقيه، صاحب مالك. (ت ٢٢٠هـ). «شجرة النور» ص/٥٧.
- (٣) هو: أبو عبد الله، أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، المصري المالكي، مفتي الديار المصرية وعالمها، حدث عنه البخاري، والترمذي، ويحيى بن معين، وغيرهم. (ت ٢٢٥هـ). «السير» ٦٥٦/١٠.
- (٤) ١٠١/١.
- (٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٧٧/١.
- (٦) في (ص) و(ط): «قال».
- (٧) ٤٤/١.

الفروع

والوجه الثاني: هي طاهرة، اختاره ابن عقيل. قلت: وهو قوي، وإليه مَيْلُهُ فِي «المُعْنِي»^(١).

التصحيح

فهذه ستُّ عشرة مسألة، قد فتح اللهُ علينا بتصحيحها.

الحاشية